في كتابه مويل العنا في حكم ما احدث في الاراضي امرأ ندعه من العنا
وحققه اتم تحقيق واما قول الكسايل وفقه الله ولو كانت الارض مشغوله
بالعقيد فهل يبقى الارض باجرة المثل فجوابه ان للمالك بعد رجوعه
او انقضاء مده الاجرة المتفقه بالاجر او القلع ويغرم الارش والله اعلم

مسئله من ولد العامي من قلهات في رجل له بستان واعطاه
زيد ليسقيه ويمره وتكون الاجرة على عاده البلد ولم يسم لهم عقد
شرعي بل مراضاه على عاده البلد ربع الحاصل من النخل الذي يسقي
ويمر الى ان اطلع ثم ان زيدا اشرك معه عمرو في جانب البستان
وقال لعمرو لا تعدني ارضي بعد ان تنازعوا الكبر فقال اعطاني زيد
بالشرك وقال له القاضي لا تدخل بستان المالك ولا تحور لك
التشريك وانت اذا دخلته كالغاصب فقال له عمرو وما هذا
الا باطل فقال القاضي ما قلت الا ما لحوالت تستحل الحرام ومن اجل
حراما كفر فهل يكفر ام لا وارسل القاضي الى امراه عمرو ان تمنع من الدخول
عليه فهل السوال يطوله امتونا ماجورين الجواب ان دفع البستان

الى زيد من غير

الى زيد من غير عقد صحيح باطل على المذهب اذ لابد من صيغه
صحيحه كعقد مساقاه او اجاره بشروطها المعتبره شرعا وما ذكره
الكسايل وفقه الله تعالى من ان عاده البلد تقع ذلك من غير عقد
وانه ياخذ الربع المسمى من غير عقد بل بالاذن في ذلك وجروا
على ذلك من غير نكير فكذلك كثير من الجهات تحضر موت فهم
يتعاملون بالفخر والانتشار ويعرفهم علما وهم على ذلك
قال الامام المجتهد الصالح عبد الله بلحاج فضل وجواز ذلك وحجته
مرجوح وعمل اهل جهتنا عليه وقد اصطلحوا عليه لحيث لا يوجب
لقول مفتي اذا تنازعوا وشاع وذاع في غيرها المعتمد قال السيد
وبذلك يعلم اهل المدسه المشرفه وبسيونه المغاربه وفي فتاوى العلامه
موسى الراس وشيخنا محقق عصره احمد بحر وشرحه للمنهاج ان من اذن
لغيره في حرث ارضه وعماره بستانه فعمل اله يصير كالشريك
وان لم يحر عقد صحيح ولهم كلام طويل في ذلك فاذا قد علمت ذلك

Copyright © King Saud University